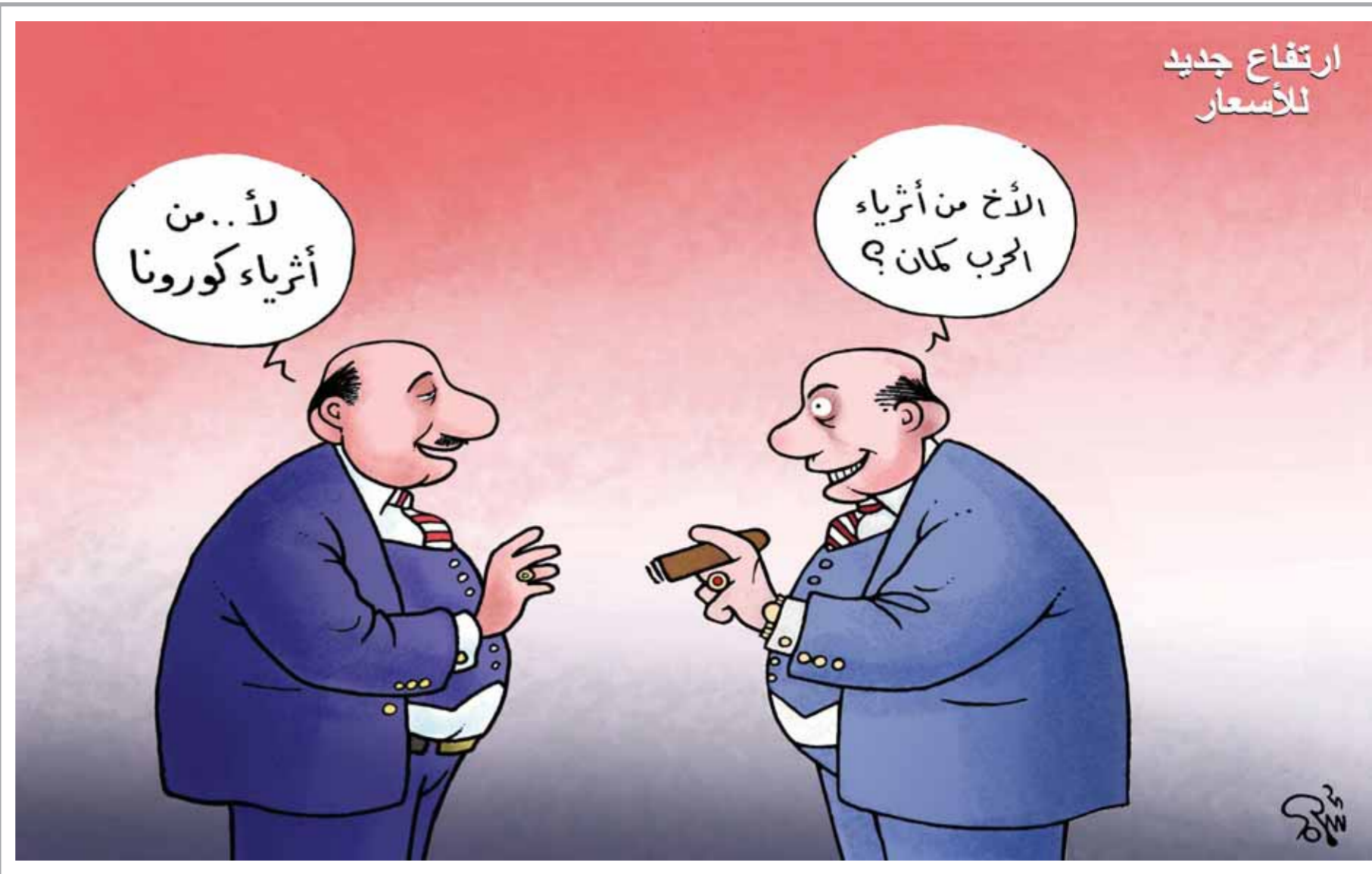


ارتقاع جديد للأسعار



فرق طوارئ عمالية لمواجهة وباء كورونا سلة معقمات ومنظفات مجانية لكل عامل

الوطن

كشف رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري عن بدء حملة وطنية عمالية على امتداد ساحة الوطن لتعقيم جميع مواقع الإنتاج والعمل تقوم بها النقابات العمالية وتكون البداية اعتباراً من اليوم الإثنين بمواقع الإنتاج المستمرة في العمل والإنتاج ومن ثم تستمر في جميع مواقع العمل الأخرى في القطاعتين العام والخاص. وأشار إلى أن النقابات العمالية وابتداء من اللجان النقابية سوف تقوم بتوزيع مواد التعقيم على العمال في خطوط الإنتاج، والعمل معهم لإجراء عمليات التعقيم بالتعاون مع الإدارات وأرباب العمل. وأضاف القادري: إن هناك لجنة طوارئ مركزية في الاتحاد العام لنقابات العمال ولجان طوارئ فرعية في المحافظات على مستوى كل اتحاد وكذلك لجان طوارئ مصغرة على مستوى النقابات العمالية كل حسب اختصاصه تعمل على التشبيك فيما بينها لتوحيد الجهود والمواقف للتصدي لهذا الفيروس ومنعه من الانتشار. وأكد رئيس الاتحاد العام أن الاتحاد العام لنقابات العمال قرر توزيع سلة منظفات على كل عامل ليستخدما في منزله وذلك في إطار السعي للتخفيف من الأعباء المادية التي يتحملها العمال في مواجهة هذا الوباء. وسيتم التوزيع على العمال الموجودين الآن في مواقع العمل والإنتاج ومن ثم تشمل كل عمال سورية وتتكون سلة المنظفات من مادة الصابون والكلور وغيرها من مواد التنظيف والتعقيم. ولفت القادري إلى الدور الذي تقوم به الطبقة العاملة وشركات القطاع العام التي كانت إحدى مقومات انتصار وطننا في مواجهة الإرهاب، واليوم تقوم مؤسساتنا العامة بالتصدي لهذا الوباء من خلال إنتاج مستلزمات المواجهة، حيث تنتج شركات السكر مادة الكحول اللازمة للتعقيم والمواد الطبية الدوائية وتقوم شركة تاميكو بإنتاج الأدوية والمواد اللازمة للتعقيم وكذلك شركة المواد البلاستيكية تنتج العبوات اللازمة لتعبئة الكحول والمنظفات، وتقوم شركة وسيم بإنتاج الكمادات اللازمة للوقاية من الفيروس وإمداد الأسواق المحلية بهذه المستلزمات. كما تقوم شركة سار بإنتاج كل أنواع المنظفات المطلوبة للمواطنين، كل ذلك يدل على دور قطاعنا العام في كل معارك حماية الوطن من كل الأخطار. ويتأكد يوماً بعد آخر مدى حاجة الوطن إلى قطاعنا العام الإنتاجي والخدمي، وأنه الضمانة الوحيدة لسيادة القرار الوطني.

توقيف باصات النقل في اللاذقية المحافظ لـ«الوطن»: إجراءات استثنائية للتصدي لفيروس كورونا

اللاذقية - عبيد سمير محمود

أكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم لـ«الوطن»: أن الإجراءات الاحترازية التي تتخذها المحافظة للتصدي لفيروس كورونا استثنائية وغير مسبوقة. واعتبرت أن الحكومة السورية، أمام تحدي «الفايروس»، الصحة وغير الصحية، والالتزام بتأمين تدفق مناسب للسلع والخدمات والاحتياجات، مثل المواد الطبية والغذائية، وضبط التلاعب بأسعارها، وخدمات الاستشفاء والنقل والاتصال والتعليم والعمل والأمن، إلخ، في حال استمر تهديد الفايروس مدة طويلة، أو انتشر بكيفية أو بأخرى في البلاد. وأشارت إلى أن هذا يمكن أن يخفف من أي تداعيات أو تأثيرات محتملة للفايروس، كما أنه له تداعيات ذات دلالة عميقة بالنسبة لمدارك المجتمع حيال السياسات العامة للدولة، وحيال اليبس الحيوي (الحياتي في سياسات الأمن الوطني، وحيال مقام الدولة نفسها. وولفت إلى أن الخطر أو التهديد يمكن أن يمثل «عامل إحتياج» لـ «روح جمعية» أو «روح الاجتماع» لدى السوريين، وفرصة لـ «تفكيك النمط» الناتج عن الحرب وربما ما قبل الحرب، وتجديد السياسة، والتأثير الاجتماعي والوطني؛ ويمكن تركيز ذلك في نقاط رئيسة منها تغيير المدارك والصور النمطية لدى الناس عن الدولة، و«تجسير» الاختلالات والفجوات الحاصلة على صعيد العلاقة بين المجتمع والدولة، وتغيير المدارك والصور النمطية لدى الدولة عن نفسها، وعن وضعها، ومدارك الأمن والتهديد-الفرصة لديها، مع إيلاء العناية التخل في أنماط القيم لدى المجتمع، والتأثير فيها، نحو مقاصد وغايات أكثر إنماداً وتماسكاً، ولو أن ذلك مشروطاً بما تملك الرؤية والقصد والهمة والقابلية، وتغيير السبل والوسائل الممكنة والناتجة. وأكدت الدراسة التي حصلت لـ«الوطن»، على نسخة منها أن حدث الفايروس، والحدث السوري ككل، يمثل مناسبة لـ «إعادة التفكير» في «السياسات الحيوية»

«كورونا» تهديد أم فرصة لسورية «مداد»: الحكومة أمام تحدي الإجراءات والسياسات المتخذة في التصدي للفايروس

محمد راكان مصطفى



الخالق، ويقلل من الفاقد والهدر المادي والمعنوي، ويعزز حكم القانون ويقلل ما أمكن من الفساد، وتغيير العادات الصحية وتدابير السلامة الخاصة والعامة. وشددت الدراسة على ضرورة إظهار أكبر قدر ممكن من الاهتمام والجدية والمتابعة لأي مظهر أو موقف يمكن أن يؤثر في الرأي العام، ذلك أن «حدث الفايروس» هو «صورة» ربما أكثر مما هو واقع! عد التهديد مسألة أمن وطني، يتطلب تضافر وحشد جميع الجهود -الرسمية والأهلية- من أجل مواجهته أو احتواء أي انتشار محتمل له. وأكدت ضرورة اتخاذ التدابير العملية حيال التداعيات المحتملة على بيئة العيش والعمل، وخاصة للأشخاص الذين يمكن أن يتأثروا بصورة مباشرة بالإجراءات المتخذة، مثل الناس الذين ليس لديهم مصدر دخل منتظم، إلخ، واتخاذ إجراءات وقرارات تحفيزية للعمال في قطاعات تتطلب طبيعتها استمرار العمل فيها مثل: المستشفيات والمراكز الطبية والدوائية، الكهرياء، المخازن، النقل، إلخ.. منوهة بضرورة التركيز على إشباع المجتمع الأمل والقطاع غير الحكومي، وخاصة القطاع البنمي بما يمكنه من موارد مادية ومعنوية، والقطاع الخيري والتطوعي، والتركيز على إسهام السوريين في الخارج، وإزالة أي عقبات بيروقراطية أو غيرها يمكن أن تعيق ذلك. ومن المحتمل أن يمثل ذلك مدخلاً مناسباً لتعزيز الإلتزام وتنشيط عوامل الارتباط المعنوي والمادي بالوطن، والتركيز على إسهام نشط وفعال من قطاع المال والأعمال، كجزء من المسؤولية الاجتماعية حيال المجتمع والدولة. وأضافت: ومن ذلك مثلاً أن يعمل رجال المال والأعمال -ومنهم القطاع الخاص الطبي من مستشفيات وشركات لصناعات الطبية والدوائية، إلخ- على تجهيز ودعم مراكز خدمات الرعاية الصحية، ودعم الجهود من الصلة، لكن بإشراف حكومي، مع ضرورة ضبط عمليات الاستغلال غير القانوني من «تجار الحرب» لأي أزمة محتملة في الخدمات العامة وتدفقات السلع والخدمات إلى الأسواق.

الصلة، وهي جزء من سياسات الأمن الوطني، في نقاط رئيسة منها وضع سياسات تهدف لإدارة المجال أو القضاء العام، من خلال تعصي مصادر السلوك الاجتماعي خلال الأزمات. وتنمية قطاعات الصحة، والخدمات الطبية، والتعليم والبحث الطبي والصحي، والبحوث والتقانات الحيوية (البيو-تكنولوجيا) والبيئية، مع ضرورة «الرقمنة» و«الحكومة» الشاملة للحياة والحياة العامة، من صحة وتعليم وخدمات عامة وعمل وتجارة ونقل واتصال، إلخ، بما يجعل الأمور أكثر قابلية للمتابعة والضغط والتحكم، ويساعد في تدبير السياسات اللازمة حيالها، وخاصة في أوقات الأزمات، ومراجعة خطط التنمية الكلية والقطاعية والجوية، باعتبار تجربة الحرب، على أساس الفحص عن إمكانية وجود بدائل مختلفة للعمل على طرق النقل والإمداد والموارد، إلخ، وتغيير عادات وقيم العمل والإنتاج والاستهلاك ما يساعد في بروز روح المبادرة والإنتاج

رؤية وطنية ونوهت بأنه يمكن تركيز الخطوط العامة لـ «استجابة وطنية» حيال «حدث الفايروس» والتهديدات ذات

في طرطوس التجار التزموا بالإغلاق والنظافة تحسنت والازدحام مستمر على الخبز

طرطوس - الوطن

لمنع الازدحام على المخازن والسورية للتجارة لكن يبدو أن التنفيذ على أرض الواقع كان أقل من المطلوب بكثير فالازدحام على تأمين الخبز انتقل من كوات المخازن إلى الأتصاك أو سيارات التوزيع بعد أن تبين عدم نجاح المعنيين حتى الآن في تجربة التوزيع عن طريق المعتمدين لأسباب مختلفة والازدحام على صالات مراكز بيع المواد المخفنة في السورية للتجارة ما زال على حاله رغم الوجود بمعالجته أما بالنسبة للنظافة فكانت يومي الجمعة والسبت سيئة في مدينة طرطوس ولم يتم رفع القمامة عن الأرصفة والساحات ولم يتم تفريغ الحاويات وتحويلها إلى وادي الهدة، وأعاد عضو مجلس مدينة طرطوس كاظم محلا ذلك لعدة أسباب منها حصول عطل في آلية تفريغ الحاويات لفترة من الزمن ما أدى إلى بعض الخلل كما أن أغلب العاملين في مديرية النظافة يسكنون في الريف وبسبب الإجراءات الوقائية خف السير بنسبة كبيرة مضافاً إلى الوضع أسوأ مما كان وسيكون أفضل في الأيام التالية حيث إن كل المديرية في المجلس بانت توازن مديره النظافة في عملها مشيراً إلى أن المديرية تعمل فوق طاقتها ويجب توجيه كل الشكر لهؤلاء (الجنود) الذين لم يبقوا أي وزن ثقيل وممازوا يعملون لتحويل القمامة وتعقيم كافة أحياء المدينة مطالباً المواطنين بضرورة التقيد بمواعيد رمي القمامة بالتعاون مع المجلس ولجان الأحياء كل في حبه وفي شارع أمام منزله للقيام بعمليات التعقيم أمام منازلهم وهو إجراء إذا عمل على كامل المدينة من شأنه رفع مستوى الإجراءت.

التزم تجار مدن طرطوس وبقية مدن المحافظة بقرارات الإغلاق التي أصدرتها المحافظة تنفيذاً للتعليمات الحكومية بهذا الخصوص وبغية التأكد من التقيد بالقرارات كلف محافظ طرطوس صفوان أبو سعدي لجاناً برئاسة أعضاء المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة وعضوية رؤساء مجالس المدن ورؤساء المناطق الصحية وشعب التومين وقامت هذه اللجان بجولات ميدانية بحضور مديري المناطق شملت كافة الأسواق جرى خلالها الكشف على الواقع وتنظيم ضبوط بحق المخالفين كما تم نشر رسائل توعوية حول أهمية ضرورة تقيد الجميع بالإجراءات الاحترازية في مواجهة فيروس كورونا. وضمن هذا الإطار عممت غرفة صناعة وتجارة طرطوس على كافة أعضائها طلبة منهم التقيد بتعليمات الإغلاق لكافة المحلات باستثناء المحلات المسجوب ببقائها مفتوحة (الأغذية والسيور ماركات صابون) إلى ١٢ ليلاً، وفق ما حددت وزارة المالية، على أن يتم التشدد بتنظيفها وتعقيمها وتنظيم الدور أمامها. بموازة ذلك، استمرت حملات النظافة والتعقيم التي تنفذها المديرية الخدمية في مجلس مدينة حلب في أحياء ومناطق المدينة، وشملت أمس حي سيف الدولة الذي شهد أعمال رفع القمامة وتنظيف وغسل وتعقيم شوارع وأفرغ الحاويات وغسلها وتعقيمها. مديرية صحة حلب، أعلنت عن أرقام موبايلات الأطباء المخاويين على «الخط الساخن».

«خلية طوارئ» في المحافظة و«خط ساخن» في الصحة للتعامل مع «كورونا» الأسواق المركزية أغلقت أبوابها في حلب والالتزام «ضعيف» في الأحياء الشعبية

حلب- خالد زنگلو

تولت الأسواق المركزية في مدينة حلب بإغلاق أبواب محالها التجارية بخلاف العديد من محال الأحياء الشعبية، المشمولة بقرار الحكومة، والتي شرعت أبوابها على استحياء لاستقبال زبائنها في اليوم الأول للقرار قرار إغلاق الفعاليات التجارية والاقتصادية في وقت اتخذت محافظة حلب مجموعة من القرارات لمنع التجمعات، في إطار الإجراءات الاحترازية والوقائية للتصدي لـ«فيروس كورونا». و«الوطن» رصدت أمس حال الأسواق ومدى التزام أصحاب المحال التجارية بقرارات الإغلاق حيث تبينت الاستجابة بحسب الأحياء بين شرق المدينة وغربها الذي عمدت أسواقه التجارية كاملة إلى إغلاق أبوابها كما في أحياء الفرقان والموكاميو والعريزية والجيبيلية والإسماعيلية وشوارع «الثلث» والقوقلي، و«العبارة» و«بارون» بالإضافة إلى أسواق المدينة القديمة فيما لم يظهر أصحاب محال أحياء جنوب وشرق المدينة جدية في التعامل مع إجراءات مواجهة الفايروس مثل أحياء صلاح الدين والمشهد والسكري والصالحين بالفرطوس والشعار

والصاخور، وغيرها. ونجحت الأسواق في امتصاص الهجمة التي شنها المتسوقون على محالها التجارية أول من أمس بفضل وفرة سلعها، ولاسيما الغذائية منها على الرغم من عدم شمولها بالقرار إلا أن السكان فضلو تخزين المواد والسلع خشية ارتفاع أسعارها، ما أدى إلى رفع سعر الخضار والفواكه وبعض المواد التموينية كالسكر والرز والسمون والزيت. وعاد الإقبال إلى وضعه الطبيعي أمس على منافذ «السورية للتجارة» بعد يوم «ساخن» من الإقبال عليها بسبب رخص أسعارها مقارنة بالمحال التجارية إلا أن المواد التموينية الخاصة بـ«البطاقة الذكية» نفذ معظمها من كوات الحصول عليها في الصالات، وعلى الرغم من ذلك، شهدت ازدحاماً كبيراً أمس. وظلت الحركة في شوارع المدينة شبه اعتيادية مع غلق الفعاليات التجارية والنقافية والسياحية والاجتماعية أبوابها، وفسر بعضهم ذلك بحاجة الأهالي إلى قضاء أعمالهم وتوفير احتياجاتهم قبل اللجوء إلى «الغزل المنزلي»، الذي يبدو أنه بعيد المآل لشريحة واتخذت «خلية الطوارئ»، والتي شكلت بناء

على كتاب رئاسة مجلس الوزراء ٤٧٣٩/١ تاريخ ٢١ الشهر الجاري برئاسة محافظ حلب، سلسلة قرارات تصب في خاتمة محاصرة التجمهرات وتخفيف الازدحام، أهمها إيقاف عمل باصات النقل الداخلي العامة والخاصة المستمرة اعتباراً من صباح اليوم مع النظر بتحديد عمل وسائل النقل الجماعي (الميكروباصات) حتى الساعة الخامسة مساءً كل يوم ضمن المدينة والريف. ومن قرارات «خلية الطوارئ» بيع مادة الخبز بما لا يزيد عن ١٠٠ ليرة سورية (ربطة مزدوجة) بحد أقصى، عبر منافذ البيع في الأفران الحكومية والخاصة، والتي يصل عددها إلى ١٠٦ أفران في المدينة، على أن يبدأ بيع الخبز من منافذ المخازن الحكومية اعتباراً من الساعة ١٢ ليلاً وفي الأفران الخاصة بدءاً من السادسة صباحاً. وكلفت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتدقيق الرخص الممنوحة سابقاً للأفران لإعادة النظر فيها بغية تحويل مخصصاتها بشكل يتناسب مع احتياجات السكان وفق توزيع الجغرافي وكثافتهم السكانية في المدينة والريف بالإضافة إلى العمل على فتح منافذ بيع جديدة ضمن الأفران وفق